

جذور الحركة النقابية الصحفية في الجزائر

من اتحاد الصحفيين إلى النقابة الوطنية للصحافيين

أ. جميلة بن زيدون
أستاذة باحثة
المدرسة الوطنية العليا
للصحافة وعلوم الإعلام الجزائر

ملخص الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للبحث في تاريخ الحركة النقابية الصحفية في الجزائر من 1964، وهي سنة ميلاد أول تنظيم نقابي للصحافيين إلى سنة 2014. تحاول هذه الدراسة التوقف عند مختلف المحطات التاريخية والسياقات السياسية والتشريعية التي صاحبت نشأة الحركة النقابية، والبحث في بنيتها التنظيمية ومرجعيتها الإيديولوجية وعوامل تطورها وأسباب ضعفها اليوم بعد 50 سنة من الاستقلال.

الكلمات الدالة :

الحركة النقابية - الصحفي المحترف - النضال - قانون الصحفي - قوانين الإعلام - أخلاقيات المهنة - المسؤولية - السلطة السياسية.

Abstract :

Cette étude a pour objectif de retracer l'évolution du mouvement syndical des journalistes Algériens de 1964 à 2014. Elle situe cette évolution par rapport au contexte historique, politique et juridique qu'a connu l'Algérie durant cette période.

Elle s'intéresse particulièrement aux syndicats des journalistes, à leurs acquis et à leurs faiblesses.

Abstract :

This study aims to investigate the history of the journalistic trade union movement in Algeria since 1964, the year which saw the birth of the first journalist union up to 2014. This study attempts to stop at different historical stages and political and legislative contexts that accompanied the birth of the labour movement, to investigate its organisational structure , its ideological reference , the factors of its development and the reasons for its decline today 50 years after the independence.

مقدمة

يعتبر موضوع الحركة النقابية الصحافية في الجزائر من المواضيع التي أغفلها البحث في علوم الإعلام والاتصال في الجزائر، كما أنه من المحاور البحثية التي لم تتوقف عندها لا دراسات التشريعات الإعلامية، ولا حتى عنور سوسيولوجيا الإعلام، ولم تحظ باهتمام الباحثين المهتمين بتسيير المؤسسات الإعلامية، أو بتطور النظام الإعلامي الجزائري.

رغم أن الاهتمام بالحركة النقابية الصحافية كان بإمكانه أن يمد الباحثين بأدوات علمية ومعطيات سوسيولوجية وسياسية، بل وحتى إيديولوجية، تمكن الباحثين في علوم الإعلام والاتصال من أن يقتربوا أكثر من فهم التطورات التي عرفها عالم الصحافة في الجزائر بأكثر دقة.

لذلك سنحاول عبر هذه الدراسة التاريخية البحث في جذور الحركة النقابية الصحافية في الجزائر من 1964 إلى غاية 2014، أي نصف قرن كامل من الممارسة النقابية في عالم الإعلام في الجزائر، وهي الدراسة التي ستتوقف عند مختلف المحطات التاريخية والسياقات السياسية والتشريعية التي صاحبت التطور البنوي والتنظيمي للحركة النقابية من اتحاد الصحافيين إلى النقابة الوطنية للصحافيين.

اتحاد الصحافيين الجزائريين : تبعية إيديولوجية وتنظيمية

لا يمكننا دراسة النضال النقابي للصحافيين الجزائريين بمعزل عن السياسة التي انتهجتها الجزائر فور حصولها على الاستقلال في 1962.

كانت هذه الفترة حساسة في تاريخ الجزائر، تميزت بسيطرة الحزب الواحد واحتكار السلطة للإعلام بحجة استرجاع السيادة الوطنية حيث قامت الدولة بتأميم وسائل الإعلام ووضعها تحت إشراف الحكومة والحزب.

في ظل هذا الوضع تم إنشاء أول منظمة مهنية للصحافيين تابعة لإيديولوجيا وماديا لحزب جبهة التحرير الوطني ولقد مس هذا الإجراء الذي تمثل في إنشاء تنظيمات مهنية متشعبة بإيديولوجية الحزب كل قطاعات نشاط البلاد آنذاك¹.

وكانت المحاولة الأولى لتأسيس هذه المنظمة في 22 سبتمبر 1962 حيث تكونت لجنة تحت إشراف الحزب، هدفها تأسيس اتحاد وطني للصحافيين الجزائريين. لكن يتضح أن هذه المحاولة لم تأت بنتيجة تذكر وقد يعود ذلك إلى طبيعة المشاكل والعراقيل التي سادت هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الجزائر².

أعيد تأسيس هذا الاتحاد إثر عقد مؤتمره التأسيسي في 11 جويلية 1964 بقاعة ابن خلدون، الجزائر العاصمة، حيث صادق المؤتمر على لائحة يمكن تلخيص أهم النقاط التي نصت عليها فيما يلي :

- قيام الصحافيين بمهامهم في نطاق تنمية الثورة الاشتراكية التي يقودها حزب جبهة التحرير الوطني.

- العمل من أجل شعار ميثاق الجزائر 1964 الإعلام والإعداد.

- والتزام الصحافيين بالقيام بكل ما في وسعهم لرفع وعي الجماهير الشعبية في وجه الرجعية وكل من يناهض الثورة.

في هذا الصدد نشير إلى أن ميثاق 1964 قد حدد الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام في المجتمع فيما يلي: يجب "استخدام الإعلام لمحاربة الإيديولوجيات الرجعية بدون هوادة وملاؤ الوجه السياسي الجزائري بشعارات تخلد الثورة".

أما أهداف هذا الاتحاد فقد حددت في "التعبئة والتوعية السياسية لأعضائه، بتذكيرهم بأنهم ليسوا مجرد موظفين في قطاع الإعلام، وإنما هم مناضلون أيضا في المواقع حيثما يوجدون"³.

ولكن في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر، كان عدد الصحافيين قليل إذ عانت وسائل الإعلام من مشكل فقدان الإطارات الإعلامية المتخصصة؛ ذلك

أن أغلب الصحفيين الذين تم تكوينهم من خلال التجربة الميدانية قد التحقوا بعد الاستقلال بوظائف أخرى مثل الإدارة والشؤون الدبلوماسية.

أما المؤسسة الجامعية التي تكون الصحفيين والتي تأسست سنة 1964، كانت تواجه عجزاً، إذ أن معدل دفعات المتخرجين منها سنوياً كان في حدود 20 صحفياً وهم يشكلون عدداً قليلاً لا يسد الطلبات المتزايدة للمؤسسات الإعلامية. مما يدفعها في كثير من الأحيان إلى توظيف الخريجين من التخصصات الأخرى غير الإعلام⁴.

كما تميزت هذه الفترة بغياب نصوص تشريعية تحدد الممارسة الإعلامية وقد استغلت الحكومة الجزائرية هذا الفراغ القانوني لإقرار وصايتها على قطاع الإعلام.

ونظراً لعدم صدور نصوص قانونية تخص قطاع الإعلام آنذاك، اعتمدنا على التصريحات والخطب الرسمية كمرجع أساسي للتعرف على معالم السياسة الإعلامية.

فالرئيس أحمد بن بلة قد صرح للصحافة الفرنسية لكومبا (LE COMBAT) في 20 سبتمبر 1963 ما يلي : " لا يكفي إعلام الجماهير، يجب تسييسهم وإشراكهم فعلياً في الثورة..."⁵.

ولا تختلف سياسة الرئيس هواري بومدين في ميدان الإعلام عن سياسة أحمد بن بلة، فمن خلال إطلاعنا على تصريحات الطرفين، نجد أن هناك تشابه في أسلوب التعامل مع الجهاز الإعلامي ويتضح ذلك جلياً في عدم صياغة سياسة إعلامية واضحة الأهداف والمعالم وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ زهير إحدادن أن السياسة الإعلامية الجزائرية لم تتحدد بعد التصحيح الثوري لـ 19 جوان 1965.

ففي 20 أكتوبر 1965 صرح الرئيس هواري بومدين أمام الصحافة الوطنية مؤكداً أن الصحافة تعتبر وسيلة لنشر أفكار الثورة وحث على أن يعمل الصحفي بنفس الأفكار الموجهة للحزب والحكومة. " يجب الاحتراس عند استعمال كلمة ثورة" كما يعتقد إبراهيم إبراهيمي.

فأية ثورة نقصد ؟ الثورة المسلحة من أجل الاستقلال، الثورة الديمقراطية الشعبية التي نص عليها برنامج طرابلس 1962 أو الثورة الاشتراكية التي نص عليها ميثاق الجزائر سنة 1964 ؟ هل نعتبر الصحفي الناطق الرسمي باسم هذه الثورة فعلاً ؟ أم بكل بساطة ناطق رسمي باسم النظام القائم ؟⁶

والاحتمال الأخير هو الأقرب، حيث يتدعم بتصريح بشير بومعزة وزير الإعلام في فترة حكم يومدين : " إن إعلامنا يجب أن يكون إعلام نضال وأن تترجم أرقامنا الأفكار السياسية للمسؤولين، والصحافي ناطق ومدافع ولسان الثورة".⁷

أما إتحاد الصحفيين فكان أحد الهيئات السياسية للحزب ودوره كان محدودا لا يتعدى مجرد " مكتب لتوزيع البطاقات على أعضائه المنخرطين فيه وهذا رغم أن القانون الداخلي للإتحاد قد نص على عقد جمعية للصحفيين مرة واحدة على الأقل خلال كل سنة لمناقشة القضايا المتعلقة بممارسة الوظيفة الإعلامية".⁸

ظل الإتحاد على هذا الحال إلى غاية 1969 وذلك عبر تنظيم جمعية عامة للصحفيين خلال يومي 22 و23 فيفري بقصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر، إلا أن هذه الجمعية كانت في الواقع مؤتمراً ثانياً للإتحاد الذي ترأسه قايد أحمد مسؤول الحزب، إذ تحدث عند تدخله عن إختيارات الجزائر المتمثلة في شعار " الثورة الاشتراكية من الشعب وإلى الشعب" ودعا الصحفيين إلى أن يستوحوا في كل المناسبات من قرارات جبهة التحرير الوطني كما حثهم بأن يأخذوا بعين الاعتبار خلال أشغال مؤتمراتهم المصلحة العامة وأن لا ينسوا واجباتهم نحو الثورة والحزب والشعب، " إن الصحافة يجب أن تكون لها صبغة ثورية وتقدمية شعبية" على حد تعبيره.

لم يعقد هذا المؤتمر لدراسة القضايا المتعلقة بالممارسة الإعلامية بل لتغيير أعضاء مكتب الإتحاد، حيث انبثق عن هذا المؤتمر قيادة جديدة كانت مفروضة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني ولم يكن انتخابها استناداً لقوائم ممثلة لكل الصحفيين.⁹

أما عن الظروف والكيفية التي جرت بها أشغال هذا المؤتمر، فقد كانت محل انتقادات من طرف صحيفة صوت الشعب التابعة للحزب الشيوعي الجزائري المخطور، حيث أوردت أن قايد أحمد ومحمد شريف مساعديه اللذان ترأسا هذا المؤتمر قد فرضا جواً معيناً من المناقشات تميز بالضغط والتهديد لوقف كل مناقشة تمس بشكل مباشر جوهر المشاكل التي يعاني منها الصحفيون.¹⁰

عرفت الأوضاع الإعلامية خلال هذه الفترة صدور أول نص قانوني خاص بتنظيم ممارسة مهنة الصحافة، تمثل ذلك في مرسوم الصحافي المحترف الذي صدر في 09 سبتمبر 1968.

جاء هذا المرسوم ليسد الفراغ القانوني الذي كان سائداً، فهو يعتبر أول نص يقنن العلاقة بين الصحفي والمؤسسة الإعلامية حيث تُعرف المادة الثانية من هذا المرسوم الصحفي المحترف فيما يلي :

"يعتبر صحافياً مهنيّاً كل مستخدم في نشرة صحفية يومية أو دورية تابعة للحزب أو الحكومة وفي وكالة وطنية أو هيئة وطنية للأخبار المكتوبة أو الناطقة أو المصورة متفرغ دوماً للبحث عن الأخبار وانتقائها وتنسيقها وعرضها واستغلالها والذي يتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والنظامية وذات الأجر...."¹¹

نفهم من هذا التعريف أنّ الصحفي المحترف هو من يعمل بصفة دائمة ومأجورة في مؤسسة إعلامية تملكها الدولة. وفي هذا الصدد يرى الأستاذ زهير إحدادن أنّ هذا المرسوم لم يحدّد وظيفة الصحفي المحترف هل هو موظف أو أجير أو مناضل؟

فهو يشبه الموظف نظراً لتدخل الوزارة في مختلف الهيئات وفي تعيين بعض الفئات من الصحفيين المحترفين ويشبه الأجير نظراً لعدم استقراره وإمكانية طرده من العمل بسهولة ويشبه المناضل لأنه يطلب منه أن يقوم بعمل نضالي. بالإضافة إلى ذلك يخوّل هذا المرسوم لمدير المؤسسة الإعلامية صلاحيات كثيرة : يعيّن ويرقي ويعاقب ويطرد¹².

من خلال إطلاعنا على هذا المرسوم، وجدنا أنه لا يحمي الصحفي من الضغوط التي يتعرض لها في المؤسسة المستخدمة، فخشية أن يطرد الصحفي من عمله، يلتزم بسياسة المؤسسة حتى لو كانت تتعارض مع اعتقاداته، كما أنّ هذا المرسوم يحذف في حقوق الصحفي المهنية وجاء ليعكس سيطرة الحزب على قطاع الإعلام ولم يتم تكييفه مع طبيعة وخصوصية مهنة الصحفي الذي يقوم بإنتاج فكري وروحي، فالصحفي يشبه أي موظف في إدارة.

كما أنّ هذا المرسوم لم يحدّد تنظيم مهنة الصحافة في إطار نقابة ولم يتطرق إلى دور إتحاد الصحفيين الجزائريين¹³.

عرفت فترة السبعينيات انعقاد مؤتمر ثالث للإتحاد بتاريخ 16 و17 نوفمبر 1974 بقصر زبروت يوسف، الجزائر برئاسة الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وزير الإعلام والثقافة ومحمد شريف مساعدي مسؤول قسم التوجيه والإعلام بالحزب.

تشكلت خلال هذا المؤتمر لجنّتان (لجنة سياسية ولجنة تنظيمية ولجان فرعية تابعة لكلتا اللجنتين) وقد كلّفت اللجان المتفرعة عن اللجنة السياسية بدراسة دور

إتحاد الصحفيين في ضوء الخطاب التوجيهي ودور الصحفي في التشييد الاشتراكي. أما اللجان المتفرعة عن اللجنة التنظيمية فقد كلفت ببحث ودراسة تقنيات المهنة والقانون الأساسي للإتحاد.

وتظهر الأهداف الأساسية للإتحاد في قانونه الأساسي الذي ينص على " تمكين الصحفي من الاضطلاع بدوره كاملاً كعامل مثقف في خدمة الشعب والثورة الاشتراكية".

كما تم خلال هذا المؤتمر الإعلان عن ميلاد مجلس وطني وأمانة تنفيذية والمصادقة على لائحتين : لائحة السياسة العامة على ما يلي: " تعتبر الصحافة الوطنية أداة سياسية وإيديولوجية في خدمة التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي".

ولقد عبر المؤتمرون من خلال هذه اللائحة عن ارتياحهم للسياسة المتبعة في إطار التصحيح الثوري لـ 19 جوان 1965 وأعلن الإتحاد عن تعيينه تحت راية جبهة التحرير الوطني لتعزيز القوى الطلائعية وعن التزام الصحفيين بنشر مثل الثورة الاشتراكية والمساهمة في جعل سنة 1975 سنة الاشتراكية التي أكد عليها الرئيس هواري بومدين.

كيف كانت وضعية الصحفي في هذه الفترة ؟

كان الصحفي يعاني من الرقابة ومن انعدام الإستقلالية المهنية نظراً لوجود عدة وصيات، فالحكومة هي الوصي الأول، ثم الحزب، وزارة الإعلام، فمدير المؤسسة الإعلامية.

ولقد أثقلت هذه الوصيات كاهل الصحفي وجعلته بمثابة الناطق الرسمي للحكومة ووكيل لها يعمل على نشر سياستها والترويج لأنشطتها.

أما المسؤولون الذين وضعوا على رأس المؤسسات الإعلامية فقد استند اختيارهم وتعيينهم إلى اعتبارات شخصية التي خضعت غالباً لمبدأ الثقة والولاء وليس الخبرة أو الكفاءة المهنية والتخصص.

والصحافي يعلم بأن النظام السياسي لا يضع ثقته إلا في المدراء الذين يخدمون مصالحه وأن هؤلاء المسؤولين المتميزين بتضاهم السياسي في صفوف الحزب يخدمون رجال السلطة أكثر من المؤسسات التي يديرونها¹⁴.

ولقد انعكس نمط التسير البيروقراطي للمؤسسات الصحفية الوطنية على عدم استقرار هيئات تحريرها وأدى ذلك إلى كثرة تنقل الصحفيين من جهاز إعلامي إلى آخر، بخلاف أفضل الشروط الممكنة لممارسة مهنتهم وقد انتهى بعدد منهم إلى مغادرة قطاع الإعلام للعمل في قطاعات أخرى بعدما ينس من إمكانية تحسين شروط ممارسة مهنته¹⁵.

كانت هذه وضعية الصحفيين في فترة السبعينيات واستمرت معاناتهم في ظل أحادية حزبية وإيديولوجية ثورية واشتراكية وفي ظل غياب سياسة إعلامية واضحة الأهداف والمعالم.

أما نهاية السبعينيات فقد شرعت الدولة الجزائرية في وضع اللبنة الأولى في ميدان التشريع حيث وضعت لائحة الإعلام الصادرة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني 1979، الأسس الإيديولوجية والسياسية لما يجب أن يكون عليه الإعلام وحددتها فيما يلي :

1. مهمة وسائل الإعلام :

تري اللائحة أن قطاع الإعلام، قطاع استراتيجي هام، لأنه هو الذي يشرح إختيارات ومواقف الحزب، فالإعلام إذن هو أداة تكوين إيديولوجي وتثقيف سياسي وتربية وتنشيط، كما تري اللائحة أن الإعلام يلعب دوراً معنوياً في التعبئة والتنظيم وتحمييس الجماهير وتجنيدتها وتنظيمها.

2. مسؤولية الصحفي : تري اللائحة أن المراكز الحساسة في وسائل الإعلام، لا بد أن تسند إلى إطارات حزبية وتطالب بأن يعتبر رجل الإعلام مسؤولاً.

وتستلزم أن يجري نشاط الصحفي في إطار قانوني، لذلك تطالب بضرورة إصدار تشريع للإعلام، كما تستلزم أن يكون الصحفي مستعداً للقيام بمهمته سواء من ناحية تكوينية بحيث يكون قد أخذ قسطاً كبيراً من التكوين السياسي والإيديولوجي أو من ناحية أسلوبه في العمل.

وعلى هذا فإن المسؤولية معناها أولاً الامتثال للقوانين وثانياً القيام بالمبادرة الأخلاقية، وكان المسؤولية الملقاة على الصحفي هي أثقل من جميع المسؤوليات¹⁶.

هكذا تعرضت اللائحة لمسؤولية الصحافي وبالرغم من أنها لم تتعرض لوضعيته داخل المؤسسة الإعلامية إلا أنها طالبت بضرورة إصدار قانون للإعلام.

وعلى ضوء ذلك صادق المجلس الشعبي الوطني على أول قانون للإعلام في الجزائر بعد الإستقلال في 31 ديسمبر 1981، وتم إصداره في 06 فيفري 1982. جاء هذا القانون بعد عشرين سنة من الفراغ القانوني. لقد كرس قانون الإعلام 1982 احتكار الدولة لقطاع الإعلام وربطه بالسيادة الوطنية، يظهر ذلك في المادة الأولى: "التي تنص على أن قطاع الإعلام، قطاع من قطاعات السيادة الوطنية".

والمادة (12): "إن عملية إصدار الصحف الإخبارية العامة من اختصاص الحزب والدولة"¹⁷.

أما بخصوص اتحاد الصحافيين الذي يفترض قانونياً أنها الهيئة الوحيدة التي تمثل مهنة الصحافة على المستوى الوطني وتدافع عن حقوق الصحافيين المادية والمعنوية، نجد أن المشرع الجزائري قد همش دورها عند صياغته لأحكام هذا القانون إذ لم يتعرض لها إلا في الفقرة الثانية من المادة 104.

تبدو الإشارة إلى ممثلي الاتحاد عند استدعاء الصحافي المتهم للمحكمة ويشبه صالح بن بوزة هذه المادة في صياغتها بالعبارات الموجهة إلى "ضيوف الشرف"¹⁸.

تنص هذه المادة على ما يلي: "... يمكن للصحافي المخترف المعني أن يطلب ممثل أو ممثلين اثنين عن اتحاد الصحافيين الجزائريين عند استجوابه للإستدعاء".

نفهم من هذا أن قانون الإعلام لم يعط أهمية لدور الاتحاد في الدفاع عن ممارسة مهنة الصحافة.

وفي ظل الوضع الجديد الذي ميز قطاع الإعلام في الجزائر، عقد اتحاد الصحافيين الجزائريين مؤتمراً رابعاً بتاريخ 16 نوفمبر 1982، بنادي الصنوبر تحت شعار "الإعلام مسؤولية والتزام" وشارك فيه حوالي 250 مندوباً يمثلون مختلف المؤسسات الإعلامية.

لقد ترأس هذا المؤتمر السيد عبد الحميد مهري رئيس لجنة الإعلام والثقافة والتكوين بالحزب بحضور بوعلام بسايح وزير الإعلام وبشير خلدون مسؤول قسم الإعلام والثقافة بالوزارة.

ذكر عبد الحميد مهري خلال هذا المؤتمر بالخطوط العريضة للأهداف المسطرة لتحسين الصحافة الوطنية من الناحية الكمية والنوعية ومساهمتها في عملية تشييد الوطن.

وأشار إلى الجو الذي انعقد فيه المؤتمر الذي مكن من تبادل الأفكار بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتنشيط هياكل الإتحاد إذ رأى المناديون خلال مناقشة التقرير الأدبي، أنه لا يعكس بصورة موضوعية وضعية إتحاد الصحفيين، مشيرين إلى نقائص الأمانة السابقة خاصة فيما يتعلق بالتكفل بالمشاكل الاجتماعية والمهنية للصحفيين.

ويرى بعض الملاحظين أن هذا الجو الديمقراطي الذي كان في حقيقة الأمر من اصطناع السلطة كان سبباً لتغيير هياكل الإتحاد.

لقد عقد إتحاد الصحفيين الجزائريين الذي دام أكثر من عشرين سنة أربع مؤتمرات إلا أن الصحفيين لم يطرحوا يوماً موضوع تقنين لإتحادهم على غرار ما هو موجود في دول عديدة.

وقد يعود النقص في التقنين إلى حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان الإشراف التوجيهي والتنظيمي للاتحادات المهنية من اختصاصه ومن بينها اتحاد الصحفيين الجزائريين.

من هنا نجد اتحاد الصحفيين بعيداً عن التقنين والتنظيم القانوني الذي يثبت المهنة ويمكن من تطويرها وترقيتها، كما يمكن من الحصول على مكتسبات قيمة للصحفيين في الحقل الإعلامي. وفي هذا الإطار يرى الأستاذ زبير سيف الإسلام أن انعدام التقنيين للإتحاد قد أفقد الصحفيين العديد من المزايا ومن بينها : " انعدام في استمرارية التنظيم النقابي للعاملين في الصحافة"¹⁹.

يمكن القول من خلال ما سبق بخصوص أول منظمة مهنية عرفت الساحة الإعلامية بأنها كانت تعمل باسم الصحفيين وتدعي بأنها تمثلهم، إلا أن أغلبية الصحفيين لم يجدوا أنفسهم في هذه المنظمة لأن نشاطاتها كانت في مسعى السلطة السياسية وتناضل من أجل الدفاع عن توجهاتها بعيداً عن الانشغالات الأساسية للصحفيين.

كانت هذه المنظمة عبارة عن هيئة سياسية لخدمة أهداف الحزب، إذ جعلت من الصحفي الحارس الأمين لمكتسبات الثورة ويعمل على شرح مفاهيم الثورة الاشتراكية وبالتالي فشلت في الدفاع عن مصالح الصحفيين المادية والمعنوية وفقدت مصداقيتها.

واعتبر الإعلاميون مناضلون مخلصون، يعملون في إطار الإيديولوجية الثورية الاشتراكية ويتمثل دورهم في شرح سياسة الحكومة والمساهمة بعملهم المقنع والدعائي في بناء مجتمع اشتراكي ولا مجال لغير هذا أبداً.

اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين : النضال النقابي في إطار النضال الحزبي

امتد اهتمام السلطة بقطاع الإعلام ليشمل أيضاً التنظيم المهني الرسمي الوحيد على مستوى الوطن وهو "اتحاد الصحفيين الجزائريين" إذ قامت بدجمه مع اتحاديين آخرين تمثلاً في : اتحاد الترجمة والمترجمين الذي تأسس سنة 1971 واتحاد الكتاب الذي تأسس سنة 1974، بحيث أصبح الكل منظمة مهنية واحدة تسمى "اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين" وتم تبير قرار دمج الاتحادات الثلاث بحجة تجميع المهن المتشابهة في منظمة قوية²⁰.

أما الإعلان الرسمي عن تأسيس هذا الإتحاد فكان إثر عقد مؤتمره التأسيسي بتاريخ 11 أفريل 1985 بقصر الأمم (نادي الصنوبر) تحت شعار من أجل ثقافة وطنية ثورية وإعلام مسؤول وملتزم.

ولقد أشرف على تعيين اللجنة المدبرة للإتحاد، محمد شريف مسا عدية عضو المكتب السياسي ومسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية، حيث قام بتنصيب العربي زبيري وهو عضو إضافي في اللجنة المركزية للحزب أميناً عاماً للإتحاد.

ونشير في هذا الصدد أن تعيين هذا الأخير، كان طبقاً للمادة 120 لحزب جبهة التحرير الوطني التي تنص على أن مناصب المسؤولية في المنظمات الجماهيرية لا تمنح إلا لمناضلي الحزب، علماً أن اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين هو اتحاد مهني وليس جماهيري.

أكد محمد شريف مسا عدية خلالها على دور الإتحاد في حركة النمو بمفهومه الشامل وذكر بدور الفئة المثقفة في استقطاب رجال الفكر إلى صفوف هذا الإتحاد، تدعيماً لوحدة الفكر والمساهمة بفعالية في البناء الوطني.

كما ذكر بمهام الإتحاد المتمثلة في التعبئة والتجنيد والتوجيه حتى يمكن توظيف الطاقات الحية في صنع القرار وتنفيذه، ثم دعا إلى ضرورة تضافر الجهود بين الاتحادات الثلاث لأنها تتكامل وتعمل من أجل أهداف واحدة وفي مقدّماتها خدمة الثورة واستيعاب البرنامج السياسي بفكر موحد وانسجام وتكامل في أداء المهام²¹.

وعن الأسباب الموضوعية التي جعلت حزب جبهة التحرير الوطني يجمع بين الاتحادات الثلاث، صرح بشير خلدون مسؤول قسم الإعلام بالحزب من خلال مداخلة في المؤتمر أنها "من أجل تعزيزها وتوحيدها والسير بها إلى الأمام لخدمة الثورة".

وعن هدف تجميع المهنة الثلاث يرى أنها من أجل تفجير الإبداع في مجال الأدب والإعلام ولا خلق اتحاد شكلي. "أي أن هذا الجمع يهدف إلى خلق اتحاد يعمل في إطار المنظومة الثورية ولا منسوباً إليها من بعيد"²².

أما بشير رويس وزير الإعلام وعضو إضافي في المكتب السياسي للحزب فقد صرح أن هذه المبادرة "تهدف إلى التكامل في العمل والوحدة في العمل النضالي".

يتضح من خلال هذه التصريحات أن الهدف من دمج الاتحادات الثلاث هو ضمان وحدة التوجيه والفكر والعمل في إطار منظمة قوية لخدمة الثورة.

أما عن برنامج العمل المصادق عليه خلال المؤتمر فقد حدد الجوانب الأساسية التي يعمل اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين على تحقيقها على الأصعدة التنظيمية والتكوينية والاجتماعية.

فعلى الصعيد التنظيمي أكد المؤتمر على ضرورة إنشاء فروع جديدة وزيادة المنخرطين وفي ميدان التكوين فقد حددوا مجالات التكوين السياسي والمهني المتمثلة أساساً في توفير الأطر الملائمة لتبادل المعلومات وتعميق الوعي وخرج المشاركون في المؤتمر التأسيسي لاتحاد الكتاب والصحفيين والمترجمين باللائحة للسياسة العامة يمكن تلخيص أهم المسائل التي تعرضت لها فيما يلي :

في ميدان الإعلام : دعت اللائحة إلى الإسراع في إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات الإعلامية بغية تطويرها وزيادة من فعاليتها للتجاوب أكثر مع متطلبات الإعلام المعاصر وتشجيع الإنتاج الإعلامي والعمل على ترقية الصحافة الوطنية حتى تكون في مستوى طموح الثورة وتطلعات المجتمع.

كما دعت اللائحة إلى العمل على تكثيف الجهود في مجال تغطية إعلامية شاملة بالتراب الوطني بالإذاعة والتلفزيون وتوسيع شبكة توزيع الصحافة المكتوبة من جهة أخرى والحرص على توفير الشروط الضرورية للاستقرار الشامل في نطاق وسائل الإعلام لضمان فعالية أكثر لمر دودية هذه المؤسسات.

أما في ميدان الثقافة فقد أكدت اللائحة على تشجيع الإبداع الأدبي والفني وهذا بتحسين نوعية الإنتاج الفكري والثقافي في مجالات الكتاب والمسرح والسينما وغيرها.

وفي ميدان الترجمة دعا المؤتمرون إلى الاهتمام أكثر بالترجمة على صعيد التكوين والممارسة والمساهمة في تعريف الإنتاج الوطني المكتوب باللغات الأجنبية ونقل الآداب والفنون والعلوم إلى اللغة العربية.

ويظهر جلياً من خلال المادة الأولى من القانون الأساسي للاتحاد طبيعته السياسية وتبعيته التنظيمية حيث تعرفه على أنه " اتحاد مهني، ثقافي ذو طابع سياسي"، يعمل تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني ويرمي إلى تحقيق عدة أهداف منها: المساهمة في تشييد المجتمع الاشتراكي طبقاً لتوجيهات الحزب ويعمل على تعبئة كافة أعضائه حول الاختيارات الأساسية للثورة الاشتراكية ورفع مستوى وعيهم السياسي والإيديولوجي²³.

وعلى هذا الأساس تم تنصيب الأمانة التنفيذية للاتحاد المتكونة من 13 عضواً، وكان اختيار هؤلاء الأعضاء كان طبقاً للمادة 120 للحزب ولم يكن مستنداً لقوائم انتخابية ويظهر أن هدف السلطة من تطبيق هذه المادة على الاتحاد هو احتواء ومراقبة الصحفيين والكتاب الذين يعارضون مصالحها.

وفي هذا الإطار يعلق الباحث عمrani مهانة عن هذا الاتحاد ويشبّهه بالجوزة الفارغة (COQUILLE VIDE) إذ لم يعترف به الصحفيون لأنه كان مسيراً عبر فهرسه معينة من طرف الحزب، بل ذهب الاتحاد إلى أبعد من ذلك حيث اشترط على الصحفيين الراغبين في المشاركة في المؤتمر أن ينخرطوا في صفوف الحزب²⁴.

إن معنى الانخراط في الحزب هو خضوع هؤلاء الصحفيين لكافة التوجيهات والقرارات الرسمية التي تجعلهم في قبضة الحزب المتينة وبالتالي يتمتعون بامتيازات تبعدهم عن انشغالات زملائهم الذين يعيشون أوضاعاً مزرية.

وهنا نشير إلى أن الصحفيين الذين بلغ عددهم ثمانمائة حينذاك، لم يشعروا بأن هذا الاتحاد يعينهم، لأنه كان يضم بعض العشرات من الصحفيين المناضلين في الحزب ولأن المثقفين (الكتاب) كانوا قد غادروا المنظمات الرسمية²⁵.

هكذا عمل اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين في ظل الأحادية الحزبية إلى غاية نهاية عقد الثمانينات.

لم تعرف هذه الفترة صدور أي نص تشريعي يخص قطاع الإعلام، فقانون 1982 هو الوحيد المعمول به. أما الشيء الذي ميّز حقل الإعلام في هذه الفترة هو تطبيق سياسة إعادة الهيكلة والتنظيم للمؤسسات الإعلامية التي شرع في تطبيقها منذ 1985 كما تم إنشاء صحافة مسائية تمثلت في جريدة المساء باللغة العربية وآفاق (HORISONS) باللغة الفرنسية. أرادت السلطة من خلال إصدار هذه الجرائد إضفاء الطابع النقابي على المؤسسات الإعلامية.

ما يمكن التأكيد عليه أن اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين قد فشل في ضم الصحفيين إلى صفوفه، نظراً لعدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي :

- 1- أن الاتحاد كان ذا طابع سياسي، خاضع لتوجيهات الحزب وتعليماته.
- 2- إن اتحاد يجمع ثلاث مهن مختلفة، ولم يستطع الفصل في مشاكل وانشغالات كل مهنة على حدى، علماً أن لكل مهنة خصوصيتها.
- 3- لم يحظ بالتمثيل الكافي للصحفيين وذلك منذ نشأته حيث كان جهازاً في يد السلطة بل ومن تأسيسها²⁶.

لم تختلف سياسة هذا الاتحاد عن الاتحاد السابق إذ عمل هو الآخر على تجنيد الصحفيين في الحزب وتجنيد اختيارات الثورة الاشتراكية عوض الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية. ولكن سرعان ما تغير الأوضاع مع بروز جيل جديد من الصحفيين ينادي بتنظيم مهني ديمقراطي ومستقل عن الهيئة السياسية.

حركة الصحفيين الجزائريين : النقابة كسلطة مضادة

فكر الصحفيون الذين فقدوا الثقة في هذا الاتحاد الرسمي في التجمع خارج الإطار الضيق لطرح انشغالاتهم الأساسية. كان ذلك في الوقت الذي لم تكن فيه السلطة السياسية تعترف إلا بالتنظيمات التي تسير في فلكها ولا تعترف بالتعددية النقابية وكانت الصحافة، خلال عقد الثمانينات مراقبة من طرف مصالح الأمن والشرطة السياسية. ففي كل مؤسسة إعلامية، كانت هذه القوات تنشئ مكتباً تابعاً لها وتنصب مسؤولاً يقدم تقريراً عن تحركات الصحفيين.

كما أن تعيين المسؤولين على رأس المؤسسات الإعلامية كان لا يتم إلا بعد موافقة هذه الهيئة (أي المديرية العامة للوقاية والأمن)²⁷.

ولكن بالرغم من هذه المراقبة الصارمة، تمكن الصحفيون من عقد اجتماعات على مستوى المؤسسات الإعلامية لدراسة الوضع المتردي لقطاع الإعلام وللتكفل بمشاكل الإعلاميين.

أثمرت هذه الاجتماعات عن تأسيس مجموعة ما بين المؤسسات (collectif inter organes) التي كانت تقوم باتصالات بالصحافيين منذ بداية سنة 1988.

كانت الحركة في بدايتها تجمع بعض الصحافيين الذين تشكلوا وتضامنوا للتصدي للإجراءات التعسفية للمستخدمين خاصة على مستوى الصحافة المكتوبة. لقد تمكن الصحافيون بكثير من الجهد والإقناع من تجنيد زملائهم حول ضرورة التهيكل في إطار منظمة مستقلة خارجة عن إطار الحزب الواحد.

ولقد عقدت "مجموعة ما بين المؤسسات" أول جمعية لها بتاريخ 09 ماي 1988، قامت خلالها بالمصادقة على لائحة تعتبر أول نص من نوعه يتضمن مطالب مهنية حقيقية في عهد أحادية حزبية.

صرح الصحافيون من خلال هذه اللائحة بأساليب تقييد حرية ممارسة الصحافة وهيمنة الرقابة والوظيفية التي سادت المهنة وأدت إلى رداءة الإعلام وفقدانه للمصداقية، مما أدى إلى إقبال الجمهور على الصحف والإذاعات والتلفزيونات الأجنبية.

ونظراً للصحافيون لأول مرة إلى المشاكل التي يواجهونها عند القيام بمهامهم كصعوبة الوصول إلى مصادر الخبر والبيروقراطية وكذا الإجراءات التعسفية لمسؤوليهم والمتمثلة في التهميش والتحول والطرْد التعسفي وكذا عدم إشراك الصحافيين في حياة المؤسسة الإعلامية²⁸.

لم تكن هذه اللائحة معروفة لدى الرأي العام الوطني حيث لم تنشر في وسائل الإعلام، إلا أنها خلقت ضجة كبيرة في أوساط الإعلاميين. ولقد شكلت المحاور التي تضمنها هذا النص، القاعدة الأولى لتوحيد الصحافيين حيث غادر العديد منهم التنظيم الرسمي والتحقوا بهذه المجموعة²⁹.

تعتبر لائحة 09 ماي حدثاً هاماً في تاريخ الصحافة الجزائرية في عهد الحزب الواحد، إذ لأول مرة يتجرأ الصحافيون ويقررون إحداث تغيير في حياتهم المهنية.

فالصحافي الجزائري، لم يعد ذلك المناضل الملتزم، اتخذ لتحسيد الإختيار الإشتراكي للبلاد كما كان في عهد الإتحادين السابقين، بل أصبح صحافياً محترفاً يطالب بحرية ممارسة مهنته.

وإذا كانت الاحترافية في البلدان الليبرالية تحدد على أساس الاستقلالية ورفض كل أشكال الضغوط والمساومة والرقابة، يمكن أن نصرّح بأن الصحافي الجزائري لم يكن محترفاً، بل كان موظفاً منفذاً، يمارس الرقابة الذاتية من تلقاء نفسه، نظراً لعدة اعتبارات منها: غياب حرية التعبير وارتباط الإعلام بالسلطة.

والسؤال الذي يطرح نفسه والحال هذه، هو كيف كان رد فعل السلطة على هذه اللامعة ؟

لقد تخوفت السلطة من تحند الصحفيين وأرادت إسكاتهم، وذلك برفع أجورهم بـ 50 % بداية من منتصف شهر سبتمبر 88 كما عملت على توفير سكنات إجتماعية لستين صحافيا كانوا يسكنون بالحي الجامعي للمعهد التكنولوجي المتعدد الرياضات بين عكسون في أوضاع مزرية³⁰.

وهنا نشير إلى أن حل وزارة الإعلام لبعض المسائل الإجتماعية لم يسكت الصحفيين عن المطالب المهنية التي تضامنوا واتحدوا من أجلها، بل واصلوا الطريق الذي سطروه.

فقبل نشوب أحداث أكتوبر بأيام قليلة أي 28 سبتمبر 1988 حرر الصحفيون رسالة مفتوحة لرئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد بعد الخطاب الذي ألقاه على الأمة والذي تحدث فيه عن الطابع الديمagogي الذي يتميز به الإعلام الجزائري.

صرح الصحفيون من خلال هذه الرسالة بأنهم أول من يعانون من الديمagogية الناتجة عن إخفاء الحقائق وتزويرها، كما تحدثوا عن الرقابة وعن البيروقراطية وأكدوا بأن شروط صحافة موضوعية وذات مصداقية موجودة ولكن بشرط تحرير مبادرات وكفاءات رجال المهنة³¹.

هكذا تشكل الصحفيون كسلطة مضادة تحاور السلطة وتطالبها بإلغاء الرقابة. في ظل هذا الوضع بلغت مشاكل الصحافة حدا جعلها تطفوا إلى السطح لتعلن عن وجود أزمة بين الصحافة والسلطة السياسية واتخذت طابع تجمع أطلق على نفسه "حركة الصحفيين الجزائريين".

تعتبر أحداث أكتوبر 1988 نقطة تحول في تاريخ الجزائر فمع هبوب رياح التغيير العالمي لم يكن للجزائر أن تظل عارج خريطة العالم الجديد ولم تكن بمنأى عن هذا التغيير للمطالبة بتغيير شامل في الجزائر الاشتراكية.

لم تكن الأحداث التي عرفت الجزائر عفوياً بل عبرت عن أزمة خطيرة مهدت لها عدة أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية من بينها : انخفاض سعر البترول وظهور شعارات تدعو إلى انتهاج سياسة التقشف والشعب الجزائري يعاني من مشكل البطالة وانخفاض القدرة الشرائية وضعف التمويل.

بالإضافة إلى ذلك تهميش شرائح اجتماعية معتبرة وتقييد حرية المواطن وعدم منحه حق المشاركة في الحياة السياسية.

كما أكدت الأحداث عن الأزمة الكبرى التي يتخبط فيها الإعلام الوطني وأزاحت القناع عن عقمه وعجزه عن تغطية الأحداث وأظهرته بمظهر الضعف والفشل. إذ منعت السلطة السياسية الصحفيين من التعليق عن الأحداث في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام الأجنبية توجه كمبراتها إلى الجزائر وسط أجواء مفعمة بالدخان والنار وطلقات الرصاص.

ولكن بالرغم من هذه الرقابة، تمكنت حركة الصحفيين أن تسمع صوتهما عبر العالم بإصدارها بيانا بتاريخ 10 أكتوبر 1988 تم نشره وإذاعته عن طريق وكالة الأنباء الفرنسية.

أدانت حركة الصحفيين من خلال البيان تدخل الجيش واستعمال الشرطة للعنف والتعسف ونهت الرأي العام الوطني والدولي إلى المناخ الذي يمارس في ظل الصحفيين مهنتهم وبررت غيابهم عن الساحة الإعلامية على أنهم غير مسؤولون عن التضليل الإعلامي وعن إخفاء المعلومات.

ولقد صادف ذلك وفاة الصحفي سيد علي بن مشيش (مسؤول قسم الريبورتاج بوكالة الأنباء الجزائرية) وهو يقوم بمهمته إثر اشتباكات عنيفة بين قوات الجيش والشرطة والمشاركين في مظاهرات نظمتهما الحركة الإسلامية في باب الوادي.

وبعد الإعلان الذي نشر عبر العالم مارست السلطة تهديدات على الصحفيين، حيث قامت باستدعاء عضوين نشيطين في الحركة في وقت متأخر من الليل إلى مقر الأمن ووضعتهما رهن الحبس الاحتياطي.

تحرك الصحفيون ضد هذه الإجراءات التعسفية وعقدوا جمعية بتاريخ 12 أكتوبر طالبوا من خلالها السلطة بإطلاق سراح الصحفيين³² وتضامنوا على إثر الأحداث التي مرت بها الجزائر وقرروا تحرير مذكرة "ضد التعذيب" الذي مارسته السلطة على الشباب المتظاهرين الذين طالبوا بالمشاركة في الحياة السياسية والديمقراطية.

طالب الصحفيون من خلال هذه المذكرة :

- إطلاق سراح كل الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم بسبب آرائهم.
- إطلاق السراح الفوري وغير المشروط لكل المحبوزين الذين أُلقي عليهم القبض خلال الأحداث.

- وقف عمليات المتابعة والتهديد والضغط البوليسية اتجاه المواطنين.
- احترام الحقوق الدستورية للسماح ببعث الحوار الديمقراطي الواسع الذي كان قد وعد به رئيس الجمهورية والعفو الشامل على المواطنين الذين حكم عليهم في المحاكمات الخاصة.

وندد الصحفيون من خلال نفس الوثيقة بالطابع غير الشرعي والمكثف للاعتقالات واستعمال التعذيب والوشاية واللجوء إلى العنف الجسدي والمعنوي ضد المواطنين كما نددوا بالعواقب والصدمات التي انجرت عن تلك الممارسات على نفسية الشباب وعلى مستقبلهم³³.

هكذا كانت أحداث أكتوبر منجرًا هاماً في تاريخ حركة الصحفيين حيث أثبتت وجودها في الحقل السياسي من خلال شجاعتها المتميزة وتصريحاتها ببعض الحقائق التي كانت بمثابة طابوهات "التعذيب" وعليه كانت الحركة أول بيئة حققت تضامناً وتعاطفاً حيث التف حولها العديد من الصحفيين.

لم يعد للإعلام الرسمي أية مصداقية بسبب خضوعه لسيطرة موظفين من الحزب والدولة حيث أكدت الأحداث عن أزمة الإعلام، ووجد الصحفيون هذا الوضع فرصة للتعبير عن سخطهم للسلطة السياسية ولسيطرة هؤلاء الموظفين الرسميين على وسائل الإعلام وعلى فرضهم الرقابة التي بلغت ذروتها.

تكاثفت جهود الصحفيين في هذه الفترة ، خاصة بعد أن أصبح للحركة هيكلاً قاعدياً أولاً، بعد انتخاب مندوبي المؤسسات الإعلامية الذين يمثلونهم للدفاع عن حقوقهم المهنية.

وبالتالي أصبحت الحركة ممثلة في معظم الصحف : المجاهد، الجزائر الأحداث، الثورة الإفريقية، آفاق (صادرة باللغة الفرنسية). والمساء، الشعب، المجاهد الأسبوعي، أضواء، المنتخب وهي صحف صادرة باللغة العربية كما كانت حركة الصحفيين ممثلة بقوة على مستوى وكالة الأنباء الجزائرية.

لحاول استعراض بعض النشاطات التي قامت بها حركة الصحفيين بعد الأحداث:

نظمت حركة الصحفيين في ديسمبر 1988 حملة للتوعية حول وضعية الإعلام في الجزائر، دامت أسبوعاً كاملاً، قامت خلالها بتجنيد الصحفيين حول ضرورة المشاركة في إعادة النظر في قانون الإعلام ومطالبة السلطة الوصية بحرية ممارسة المهنة. وتميزت أشغال هذا الأسبوع بمناقشات مكثفة وثرية أبرزت مدى الإحباط المادي والمعنوي الذي آل إليه الإعلام.

إن التجمع الذي قام به الصحفيون أمام مقر وزارة الإعلام في 26 ديسمبر 88، كان الأول من نوعه حيث شارك فيه 322 صحافي من مختلف وسائل الإعلام للتنديد بالرقابة.

وبتاريخ 31 ديسمبر 1988 تجمع الصحفيون بساحة الأمير عبد القادر للتداول مع الرأي العام حول الظروف التي يمارس في كنفها الصحفيون الجزائريون مهنتهم. هنا تدخلت قوات الأمن لقمع الصحفيين وقامت بممارسة تعسفية ضدهم³⁴.

لقد تخوفت السلطة من نجاح هذا التنظيم وحاولت قمعه من خلال إجراءات تعسفية تمثلت في ضغوطات بوليسية (الاعتداءات الأمنية، المطاردات وتقييد الصحفيين) خاصة مع بحىء محمد بتشين على رأس جهاز الشرطة السياسية. بالإضافة إلى ذلك حاولت السلطة قمع الحركة باستعمال مناورات تمثلت في محاول إعادة إحياء "الإتحاد الميٲ" لتفريق الصحفيين وزرع الشك والبلبله في أوساطهم³⁵.

لقد عانى الصحفيون الذين تنظموا في إطار منظمة تمثيلية من تهديدات السلطة السياسية ولم تعترف بالحركة كهيئة شرعية وكناطق رسمي باسم الصحفيين إلا في بداية 1989.

عرفت هذه الفترة صدور دستور جديد في 23 فيفري 1989 ينص على حرية التعبير وحرية إنشاء الأحزاب السياسية ويلغى الطابع الإيديولوجي الاشتراكي الذي كان سائداً ويعتق الأسس التي ترتكز عليها الديمقراطية الليبرالية.

كما قبلت الحكومة الجزائرية - بعد إلحاح الصحفيين - مراجعة قانون الإعلام وتحسيد ذلك في تحضير قانون جديد، حيث قامت وزارة الإعلام في فيفري 89 بتنصيب لجنة تقنية مكلفة بإعداد مشروع تمهيدي.

تضم هذه اللجنة بالإضافة إلى ممثلي وزارة الإعلام والحكومة عشرين صحافياً منتخباً على مستوى المؤسسات الإعلامية وأربعة جامعيين.

ولقد بادرت حركة الصحفيين بطرح نقاش واسع حول الموضوع وعقدت لهذا الغرض عدة اجتماعات ولقاءات.

كما شارك مائة صحافي في 02 مارس بقصر الثقافة في مناقشة مشروع القانون ووافقوا عليه بالإجماع. ولكن بعد ذلك لاحظ الصحفيون أن هذا المشروع قد تعرض لتعديلات جذرية من طرف الأمين العام للحكومة ومجلس الحكومة قبل إيداعه لدى نواب المجلس الشعبي الوطني. الشيء الذي أدى بهم في جمعيتين عقدتا في 25 أبريل و15 ماي 1989 إلى التنديد بهذه الطرق والممارسات والمطالبة بنقاش وطني وديمقراطي حول ملف الإعلام والمساهمة في ضمان إعلام عمومي، تعددي، مستقل وواضح وشفاف.

ودعت حركة الصحفيين الجزائريين كل المهنيين من الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة للتجنيد في تجمع واسع أمام مقر المجلس الشعبي الوطني للتعبير عن رفض هذه الممارسات. كما طالبت من نواب المجلس الشعبي ومختلف مكونات المجتمع المدني التدخل من أجل إعداد قانون آخر ينبع من نقاش ديمقراطي واسع ويكون مطابقاً لنص الدستور³⁶.

ونظمت لهذا الغرض - بمشاركة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان - يوماً دراسياً حول موضوع حقوق الإنسان والإعلام وتحديد مفهوم القطاع العمومي والخدمة العمومية.

وفي الذكرى الأولى لأحداث أكتوبر، بادرت الحركة بإحيائها بالترحم على أرواح الشهداء - بضور عائلات الضحايا ومن بينهم عائلة الصحافي الشهيد سيد علي بن مشيش وهذا في 10 أكتوبر 1989 بباب الوادي وتم التعرض في المناسبة إلى مختلف المسائل المتعلقة بمستقبل المهنة.

كان أكتوبر 1989 بمثابة انطلاقة جديدة بالنسبة للحركة، حيث قامت بتنظيم ندوة وطنية بقاعة سينما الأطلس (باب الوادي). كانت الندوة حدثاً هاماً للصحافيين حيث عرفت مشاركة مكثفة لأصحاب المهنة قدر عددهم بـ 500 صحافياً وشكلت نقطة التقاء وانطلاق بالنسبة لهم. طالب الصحافيون خلال الندوة من السلطة إعادة صياغة النظام الإعلامي الوطني بكامل هيكله وفقاً لشكل ومضمون دستور 1989.

ومن بين الاقتراحات التي خرجوا بها : انتخاب مجلس لندوبي الحركة يُكلف بانتخاب مفوضية تنفيذية مؤقتة لحركة الصحفيين.

أما أشغال الندوة فقد تمحورت حول مناقشة مشروع برنامج عمل الحركة في مجال التنظيم، نص برنامج عمل الحركة على أن توجه الأعمال بشكل أولي إلى تعزيز صفة التمثيل وتحقيق سحر أفضل للحركة.

وبالنسبة للمطالب المتعلقة بممارسة المهنة، فقد أكد الصحافيون على حرية التعبير، الحق في الإعلام والاستقلالية التحريرية وإدخال الديمقراطية على الإدارة وتسيير أجهزة الإعلام³⁷.

كما تم التعرض إلى مشروع القانون الأساسي للحركة الذي تضمن مبادئ وأهداف المنظمة والمتمثلة في تعزيز مسار الانفتاح الديمقراطي في إطار احترام صبغتها الاجتماعية المهنية التي تخدم الممارسة الحرة والكاملة للمهنة، وعرف المشروع حركة الصحفيين الجزائريين على أنها منظمة مستقلة وموحدة وتعددية وديمقراطية.

كما تم تشكيل المفوضية المؤقتة وبادرت في 18 أكتوبر 1989 بتنظيم لقاء بقاعة ابن خلدون تم التعرض خلاله إلى قانون الإعلام الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في جويلية 1989 في ظل حكومة قاصدي مرباح.

لقد رفض الصحفيون نص هذا القانون بسبب طابع الغموض والتقليل من الحريات وطالبوا السلطة بإعادة النظر فيه، أخذاً بعين الاعتبار المسائل التالية :

- حق المواطن في الخبر الموضوعي والمؤكد والديمقراطي.
- الممارسة الحرة للمهنة.
- ضمان استقلالية الصحافة.

ونظراً لرفض الصحفيين لقانون الإعلام، وإلحاحهم على ضرورة مراجعته ورد فعل الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان التي رفضت هي الأخرى هذا القانون، طلب رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد من المجلس الدستوري إبداء رأيه حول دستورية القانون³⁸.

كما طالب بمراجعته على مستوى الحكومة والمجلس الشعبي الوطني. وفي 19 مارس 1990 صادق النواب على قانون آخر للإعلام بعد مراجعة ثانية في عهد حكومة مولود حمروش. وبالتالي حققت حركة الصحفيين الجزائريين مكسباً كبيراً، تمثل في تخريب مهنة الصحافة قانون إعلام مغلق، ليتم اعتماد قانون جديد يسمح بإنشاء صحف مستقلة وفتح مجال حرية التعبير.

نستنتج من خلال هذا السرد الكرونولوجي لتطور حركة الصحفيين الجزائريين أنها أول منظمة استطاعت توحيد الصحفيين والدفاع عن مهنة الصحافة وتحقيق عدة نتائج نظراً للاعتبارات التالية :

- 1- أول منظمة مستقلة عن الحزب الواحد وتأسست بمبادرة من الصحفيين أنفسهم.
 - 2- ساعدت أحداث أكتوبر الحركة على البروز في الساحة السياسية.
 - 3- اتخذت موقفاً صارماً ضد الممارسات التعسفية للسلطة أثناء الأحداث.
 - 4- نضال الحركة حول مسائل أساسية تتعلق بحرية ممارسة مهنة الصحافة ومقاومة كل أشكال الرقابة.
 - 5- مطالبته بإعادة النظر في قانون الإعلام.
- لم تتمكن السلطة من تكسير هذا التنظيم، فالحل الوحيد تمثل في مناورة سياسية لتفكيك الصحفيين.

فالصحافيون الذين كانوا يناضلون من أجل حرية الصحافة والذين ساهموا في إثراء قانون الإعلام 90، قام رئيس الحكومة مولود حمروش بتعيينهم على رأس المؤسسات الإعلامية العمومية.

والحركة التي ظهرت في 1988 في ظل أحادية حزبية وإعلامية، وطالبت بحرية الصحافة قد تجاوزتها الأحداث مع صدور قانون إعلام جديد يقر بحرية إصدار الصحف وبالتالي تجسد حلم الصحفيين في صحافة مستقلة كانت في عقد الثمانينات مجرد حلم يصعب تحقيقه.

ومع ميلاد الصحافة المستقلة تعددت المصالح بل وتضاربت، لأن الصحفيين الذين كانوا يطالبون بإعادة الاعتبار لمهنتهم، كرسوا جهودهم من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة وأصبحوا أرباب أعمال يملكون صحف ولم يعد يهمهم النشاط النقابي وانشغالهم تختلف عن انشغالات زملائهم الذين اختاروا البقاء في القطاع العمومي.

وعليه اختفت حركة الصحفيين الجزائريين عن الساحة الإعلامية. وهل يمكن للصحفيين أن يكونوا مغفلين عن لعبة سياسية ؟

جمعية الصحفيين الجزائريين : بداية ضعف الحركة النقابية

بعد فشل جهود حركة الصحفيين الجزائريين، تأسست على أنقاضها جمعية الصحفيين الجزائريين بمبادرة من مجموعة من الصحفيين، عقدوا اجتماعا بدار الصحافة(ساحة أول ماي) بتاريخ 03 فيفري 1992 وقرروا إثرها إنشاء منظمة مهنية للصحفيين لسد الفراغ الذي كان قائما.

تعتبر هذه المنظمة أول تجربة في عهد التعددية الإعلامية والحزبية وارتبط ظهورها بتحرير المجال الإعلامي، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي 91/90 التابع للجمعيات المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 وهي جمعية ذات طابع اجتماعي مهني وكانت تهدف حسب قانونها الأساسي إلى :

- 1- الدفاع عن مهنة الصحافة (الحق في الإعلام والحق في الوصول إلى مصادر الخبر).
- 2- المساهمة في رفع المستوى المهني للصحفيين.
- 3- توطيد العلاقات مع المنظمات المهنية الوطنية والدولية.
- 4- الدفاع عن الحق في الحياة للصحفيين.
- 5- إرساء تقاليد التضامن والتعاون مع الصحفيين³⁹.

ظهرت جمعية الصحفيين الجزائريين في ظروف صعبة، تميّزت بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وتطبيق أحكام الطوارئ في فيفري 1992 خاصة بعد تدهور الوضع الأمني وتصاعد موجة الإرهاب.

عرفت هذه الفترة حملة قمعية لا مثيل لها ضد الصحافة وكان واقع ممارسة المهنة أصعب واقع اصطدم به رجال الإعلام الجزائريون حيث كانت هذه الفئة من أولى الأهداف التي حددتها الجماعات الإرهابية وانشغال الصحفيين الوحيد هو قضية الأمن وضرورة حمايتهم من التهديدات التي يتعرضون لها يوميا.

وفي ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، كان على الصحفيين أن يتخذوا موقفاً واع من الأحداث وأن لا يبقوا صامتين أمامها. ولكن اصطدمت الصحافة المكتوبة بالسلطة في كثير من الحالات وبالمصادرة بتهمة نشر أخبار معرّضة أو المس بالأمن العام أو نشر أخبار أمنية.

فبعد إيقاف الصحف القريبة من الجبهة الإسلامية للإنتقاذ (المخطورة) ومنعها عن الصدور نهائيا قامت السلطة بتوقيف ثلاث صحف أخرى في أوت 1992 (لوماتان LE MATIN، لانسبون LA NATION، والجزائر اليوم).

كما أقرت الحكومة الجزائرية بداية سنة 1993 الرقابة المسبقة على الأخبار المتعلقة بالأمن، وذلك بإنشاء خلية اتصال على مستوى وزارة الداخلية. وبالإضافة إلى الرقابة التي كان يعاني منها الصحفيون، كانت تمارس السلطة ضغوطات قضائية حيث عرفت هذه الفترة حملة الاعتقالات للصحفيين التي بدأت منذ جانفي 1993 مع اعتقال ستة صحفيين من يومية الوطن.

شهدت هذه السنة اغتيال أول صحافي في ماي 1993 (طاهر جاووت) هنا بدأت تبرز جمعية الصحفيين التي نددت بشدة هذا الاغتيال واقترحت إطلاق اسم طاهر جاووت (شهيد المهنة) على دار الصحافة الكائنة بساحة أول ماي. كما قامت بنشر كتيب عن الصحفيين في الجزائر خلال سنة 1993.

إنّ الوضع المتردي للصحفيين كان الميزة التي طبعت سنوات (93-95) وفي هذه الظروف الصعبة عبّر الصحفيون عن انشغالهم إزاء قضية الأمن وحمايتهم من التهديدات الإرهابية التي يتعرضون لها. أما جمعية الصحفيين الجزائريين فكانت تقوم بنشر بيانات تنديد ضد الاغتيالات التي كان يتعرض لها الصحفيون.

ولكن لم تتمكن هذه الجمعية من ضم الصحفيين إلى صفوفها بل عملت على تفكيكهم حيث كانت تدافع على مصالح فئة معينة من الصحفيين (المفرنسين) متناسية انشغالات الصحفيين الذين يمارسون في صحافة صادرة باللغة العربية كما أنها ركزت إلى الخمول والميل الحزبي وتم استغلالها من طرف البعض لأغراض سياسية وشخصية⁴⁰.

وفي 12 جويلية 1994 أعيد تأسيس الجمعية ولكن لم تنجح للمرة الثانية في مسيرتها حيث أعلن الصحفيون في اجتماع للمكتب المؤقت للجمعية بتاريخ 05 جويلية 1995 عن سحب ثقتهم من الأمين العام وقدموا استقالتهم من المكتب نظراً لانحرافات هذا الأخير الذي كان يعمل بمعزل عن الصحفيين.

إنّ عدم وجود إستراتيجية واضحة للنشاط النقابي قد أثر على عملية التنسيق بين الصحفيين وأعضاء الجمعية. وعليه عجزت جمعية الصحفيين عن الدفاع عن حقوق الصحفيين مما كان له أثره الواضح في ضالة مشاركة الصحفيين في النشاط النقابي ومطالباتهم المستمرة بمحاولة إيجاد إطار آخر يكون أكثر تمثيلاً ومصادقية.

رابطة الصحفيين الجزائريين : الولادة القيصرية

نظراً لعدم فعالية جمعية الصحفيين الجزائريين التي تأسست سنة 1992 وكانت تسيطر عليها فئة متجاهلة مصالح شريحة كبيرة من الصحفيين الذين يمارسون مهنتهم في صحافة صادرة باللغة العربية فكر الصحفيون في تأسيس تنظيم يمثل كل الصحفيين.

وللإشارة فإن هذه الظاهرة عرفت قطاع الإعلام في عهد التعددية الإعلامية حيث وجود شرح كبير في الوسط الإعلامي من مظاهره الواضحة تقسيم قسري وتعسفي بين الصحافة الصادرة بالعربية والصحافة الصادرة بالفرنسية، ومن نتائج هذا التقسيم انعدام الحد الأدنى من فضيلة التضامن المهني. وفي هذا السياق برزت فكرة إنشاء الرابطة الوطنية للصحفيين الجزائريين.

إنّ المحاولة الأولى لتأسيس الرابطة الوطنية للصحفيين كانت عقب جمعية تأسيسية عامة تم عقدها بمقر جمعية الجاحظية بتاريخ 07 أكتوبر 1993 وهذا بحضور حوالي 100 صحافي من مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة.

ظهر خلال هذه الجمعية ظهر تياران :

- تيار ينادي بإدماج الكتاب والمثقفين في هذه الرابطة ويمثله قدماء المهنة وأعضاء سابقون في اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين، حجتهم في ذلك إعطاء قوة للتنظيم الجديد.

- وتيار ثانٍ تمثله فئة الصحفيين الشباب التي كانت تطالب بتنظيم مهني مستقل. يمثل هذا التيار صحفيين من الإذاعة، التلفزيون، الشعب، المساء، الشروق والمجاهد.

صادق المشاركون في هذا الاجتماع على جدول الأعمال والتسمية الرسمية لهذا التنظيم كما تم من جهة أخرى تشكيل مكتب مؤقت للرابطة يضم سبعة أعضاء، وانبثقت عن هذه الجمعية لجان مهمتها الاتصال بالصحفيين من مختلف أنحاء الوطن لتأسيس فروع لها.

وقام المكتب الذي تم انتخابه خلال الجمعية العامة بعدة إجراءات إدارية وقانونية قصد الحصول على الاعتماد إلا أنه فشل في مهمته حيث لم تجب السلطات المعنية عن الطلب ولم تقدم مبررات لتأخر منح الاعتماد في آجاله القانونية.

المحاولة الثانية: كانت في نوفمبر 1995 خلال عقد جمعية بنادي التلفزيون بحضور حوالي 200 صحافي، حيث تم التطرق إلى وضعية الصحافي وإلى المشكل الذي كانت تعاني منه الرابطة وهو عدم تمكنها من الحصول على الاعتماد الذي عرقل نشاطها.

المحاولة الثالثة: وذلك بعقد جمعية عامة في نوفمبر 1997 بقاعة الاجتماعات بدار الصحافة طاهر جاووت تم خلالها انتخاب الصغير سلام، صحافي بجريدة الشروق كرئيس للرابطة وأحمد بوبريق، صحافي بالتلفزيون كأمين عام لها وكانت الرابطة حسب مؤسسيها تهدف إلى ترقية الممارسة المهنية وتأمين الصحفيين وتحسين مستوى المهنة وتوطيد العلاقات مع الصحفيين العرب.

إن هذه الرابطة لم يكتب لها النجاح إذ توقف نشاطها عند محاولة التأسيس الذي كان بمثابة التحدي الرئيسي لها⁴¹.

النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين : إطار يعمق التشرذم

تعتبر النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين ثالث محاولة للصحفيين لتنظيم أنفسهم في إطار هيئة مهنية في عهد التعددية.

وتعود فكرة تأسيس هذه النقابة إلى جماعة من الصحفيين من القطاع الخاص عقدوا اجتماعا بدار الصحافة بتاريخ 15 سبتمبر 1995 وقرروا خلالها تشكيل لجنة اتصال مكونة من ممثلين للمؤسسات الإعلامية التالية: الخبر، لوتنتيك L'Authentique، لاتريون La Tribune، لوماتان Le Matin، الوطن El Watan، لوبينيون L'Opinion.

ولقد كلفت هذه اللجنة بالتحضير لجمعية عامة للصحافيين لدراسة الوضعية الأمنية لقطاع الصحافة ووضع إطار تمثيلي للصحافيين للتكفل بالمشاكل الاجتماعية والمهنية.

كما قامت هذه اللجنة بنشر نداء في الصحافة الوطنية لتحديد الصحافيين حول ضرورة التضامن في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد عامة والمهنة خاصة. ولقد استجاب لذلك النداء ما يقرب من خمسين صحافياً، عقدوا جمعية بتاريخ 23 سبتمبر 1995.

وبعد النقاش حول الوضع الاجتماعي والمهني والأمني، ساد نقاش آخر حول شكل ونوع التنظيم حيث ظهرت فئتين من الصحافيين.

- فئة : تطالب بإنشاء جمعية على غرار جمعية الصحافيين.

- وفئة : تطالب بإنشاء تنظيم يحمل طابعاً نقابياً.

وتم خلال هذا الاجتماع إخضاع الاقتراحات للتصويت وصادقت الأغلبية - على الرغم من ضآلة عدد المشاركين - لصالح تنظيم نقابي وتم إبعاد فكرة تأسيس منظمة تعمل بالموازاة مع جمعية الصحافيين التي لم تعد تمثل المهنة⁴².

في هذه الفترة، كان الصحافيون يعيشون أوضاعاً استثنائية صعبة، تمثلت في تصاعد خطر الإرهاب الذي كان يهدد كياناتهم (الاغتيالات) من جهة والاضغوطات القضائية من جهة ثانية.

وفي هذا السياق نذكر ما تعرض له الصحافي الحاج عبد القادر بن نعمان مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست في 27 فيفري 1996 حيث وضع رهن الحبس الاحتياطي ثم حكم عليه القضاء العسكري بثلاث سنوات سجن بحجة نشر معلومات تخص " سر الدفاع الوطني".

لقد اتخذت النقابة الوطنية للصحافيين موقفاً اتجاهاً هذا الإجراء الذي يمس بحرية ممارسة مهنة الصحافة وبأدرت بفتح نقاش حول إشكالية علاقة الصحافة بالعدالة وهذا يزل الجزائر بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة بتاريخ 04 ماي 1996.

ولكن بالرغم من هذه المبادرة، فإن هذه المنظمة لم يكن لديها هيكلًا قاعدياً ولم تشكل كقوة ضاغطة إزاء السلطة السياسية بل كانت تظهر وتندد في المناسبات فقط وكانت تكتفي بنشر بيانات تنديداً للإجراءات التعسفية والاغتيالات التي كان يتعرض لها الصحافيون⁴³.

وبالتالي لم تتمكن من تحديد الصحافيين وضمهم إلى صفوفها. ومع تناقص خطر الإرهاب، اختفت هذه النقابة عن الساحة الإعلامية.

في ظل الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات وجد الصحفيون أنفسهم عديمي القدرة على الدفاع على أنفسهم ويظهر هذا من خلال التشتت الواضح للصحفيين وضعف قوة التضامن لديهم.

فباستثناء جمعية الناشرين التي كان يلتف حولها بعض الناشرين الخواص، لم يكن هناك هيئة تمثيلية لعمال المهنة كفيلة بإحداث التضامن المطلوب لاسيما في اتخاذ مواقف لمواجهة إجراءات السلطة، إن الكثير من عمال المهنة لم يكونوا يثقون في أية حركة جماعية للدفاع عن المهنة.

النقابة الوطنية للصحفيين : ثلاثة أهداف لإطار ضعيف :

جاء التنظيم الجديد للصحفيين بعد ولادة عسيرة للجان تنسيق هيئات التحرير التي نشأت بعد فشل التنظيمات المهنية التي عرفتها الساحة الإعلامية، وقد تحمل هذا التنظيم مسؤولية كبيرة تمثلت في تجنب الأخطاء التي وقعت فيها التجارب السابقة كالتسييس المفرط والمناورات التي غالباً ما كانت تحول الأنظار عن المشاكل التي كانت تعاني منها الأسرة الإعلامية.⁴⁴

وقد تأسست تنسيقية هيئات التحرير بعد اتصالات مكثفة قامت بها جماعة من الصحفيين الشباب من الجرائد الخاصة (لوسوار دالجرى LE SOIR D'ALGERIE، لاتريبون LA TRIBUNE، الوطن EL WATAN، لوماتان LE MATIN، ليبرتي LIBERTE والخير).

وفي 07 ديسمبر 1997 وجه الصحفيون نداءاً لزملائهم نشر في الصحافة العامة والخاصة لتوعيتهم وتجنيدهم حول ضرورة انتخاب ممثلين لهم لتأسيس تنسيقية هيئات التحرير. ولقد لقي هذا النداء صدى واسعاً عند صحفيي الإذاعة الوطنية والصحافة المكتوبة الخاصة.

وبعد أسبوع من ذلك عقدت تنسيقية هيئات التحرير لأول مرة اجتماعاً بدار الصحافة شارك فيه صحفيون من القطاع الخاص ومن الإذاعة بقناتها الثانية والثالثة وكذا مجموعة من صحفيي الغرب (وهران).

ولقد قررت التنسيقية بعد نقاش حاد دراسة الأوضاع الاجتماعية والمهنية للصحفيين وكذا تقديم اقتراحات متعلقة بمراجعة قانون الإعلام 90 الذي أجمع

الصحافيون على تسميته القانون الجزائري كما تم خلال هذا الاجتماع انتخاب تنسيقية هيئات التحرير لتوسيع تمثيل الصحفيين.

ترى أغلبية الصحفيين المجتمعين بأن هذا القانون يعيق ممارسة المهنة أكثر مما يسمح بممارسة حرة لها وأن ضرورة مراجعته أو تعديله تبدو واضحة وملزمة لضمان تنظيم أحسن للمهنة.

ومن بين الاقتراحات التي قدمتها تنسيقية هيئات التحرير في هذا المجال :

- إلغاء الطابع الجنائي لجرح الصحافة وتعويضها بإجراءات تأديبية تكون أكثر فعالية في تقرب الصحفي من الضوابط الأخلاقية.

وترى التنسيقية في هذا المجال أنه لا يمكن إثبات مسؤولية الصحفي إلا من خلال ميثاق لقواعد السلوك يضعه المهنيون أنفسهم وأن العقوبة تكون بالغرامة المالية فقط وليس بالسجن.

كانت تنسيقية هيئات التحرير بمثابة مرحلة تمهيدية لنشأة النقابة الوطنية للصحفيين، إذ قامت بعدة اتصالات مع الصحفيين في مختلف المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها للتخضير للجلسات التي تقرر عقدها بتاريخ 04 جوان 1998 لانتخاب مكتب النقابة.

شارك في أشغال الجلسات التي عقدتها تنسيقية هيئات التحرير أكثر من 200 صحافيا حضروا من مختلف مناطق الوطن ولقد أثار المشاركون خلالها نقاشاً حاداً استغرق 15 ساعة وكانت مسألة العضوية من بين المسائل التي تطرق إليها الحاضرون كما أثاروا مسائل حساسة تتمحور كلها حول الوضعية القانونية للصحافي اتجاه المؤسسة الإعلامية المستخدمة وكذا القانون الأماسي للنقابة.

وتوصل المشاركون إلى إدراج نقطتين أساسيتين تحدد الأولى أن الانخراط في النقابة مفتوح لكل صحافي أجير لا يملك أسهما في المؤسسة المستخدمة وتحدد الثانية حق الترشيح لمناصب في هيكل النقابة بعدم تولي أية مسؤولية إدارية في المؤسسة المستخدمة.

من بين المسائل التي أثارها نقاشاً أيضاً كيفية انتخاب الأمين العام، إذ اقترح البعض انتخابه من طرف المؤتمر من بين أعضاء المجلس الوطني.

وبالنسبة للانتماءات السياسية، كان الاتفاق سهلاً على أن كل من يتولى مهام سياسية في حزب ما، لا يحق له الترشيح لمهام داخل النقابة.

لقد أثار الصحفيون هذه النقطة، لأنهم أرادوا تفادي الأخطاء السابقة حتى تكون النقابة مستقلة ولا تكون لها أية علاقة مع الأحزاب ومع السلطة السياسية.⁴⁵

واختتمت الجلسات التأسيسية للصحافيين بالإعلان الرسمي عن تأسيس النقابة وانتخاب القيادة الأولى لها حيث تم انتخاب رابع عبد الله أميناً عاماً للنقابة وانتخاب مجلس وطني من 37 عضواً من بينهم ستة أعضاء يمثلون المناطق الجهوية ومكتب وطني من 11 عضواً.

ولقد أجمع الملاحظون أنه لأول مرة في تاريخ الصحافة في الجزائر، تتأسس نقابة بصفة ديمقراطية أي من القاعدة دون تدخل لأطراف أخرى.

هكذا تأسست النقابة رسمياً بتاريخ 04 جوان 1998 طبقاً للقانون 90-14 لـ 02 جوان 1990 المتعلق بممارسة الحق النقابي، المعدل والمتمم بالأمر 12-96 لـ 10 جوان 1996 وتحصلت على اعتمادها في 02 مارس 1999.

حددت النقابة الوطنية للصحافيين لنفسها منذ تأسيسها سنة 1998 ثلاثة أهداف تمثلت في اعتماد ميثاق لأخلاقيات المهنة، صياغة القانون الأساسي للصحافيين وإعداد الاتفاقية الجماعية.

1- أخلاقيات المهنة

نود الإشارة هنا إلى أن الشيء الغالب في التقاليد الليبرالية أن تصدر قواعد السلوك المهني عن تنظيمات مهنية للصحافيين، فهل بإمكان نقابة الصحفيين في الجزائر أن تقوم بهذه المهمة مثلما يحدث في الدول الليبرالية المتقدمة ؟

لقد أبدت النقابة الوطنية للصحافيين حماساً كبيراً لميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة وهيأت بشأنه مشروعاً تضمن عدّة اقتراحات تتركز بالخصوص على الجوانب الأخلاقية وقواعد السلوك التي تضبط مهنة الصحافة.

وإذ كان الصحفيون الجزائريون قد وضعوا السكن والأجور ضمن انشغالهم الأساسية فإن النقابة الوطنية للصحافيين استطاعت تحفيزهم وتعبئتهم للمساهمة في وضع ميثاق يكون بمثابة مرشد أخلاقي لعملهم، يتضمن قواعد منظّمة لمهنتهم من

حقوق وواجبات تجاه المهنة والجمهور كما استطاعت أن توعيهم بأن ميثاق أخلاقيات المهنة هو من اختصاص المهنيين أنفسهم، فهم المخولين بتحديدده وليس الحكومة أو السلطات الأخرى.

إنّ هذا الميثاق ليست له صفة القانون الذي يرغم ويقمع ولا المدونة التي تفرض أو تضيق بل هو ميثاق يحدّد مجموع قواعد السلوك القائمة على مبادئ مقبولة عالمياً.

وللإشارة فإنّ النقابة الوطنية للصحافيين عند تحضيرها للمشروع قد استندت إلى ميثاق ميونخ 1971 المتضمن معايير متعارف عليها دولياً.

وعلى العموم، فإنّ قواعد السلوك المهني تتضمن مفاهيم هامة قبلت في معظم الأعراف والتقاليد الإعلامية، حيث أنّ معظمها يركز على الدقة والصدق والموضوعية والاستقلالية والزمّة وعدم تحريف عرض الوقائع والمسؤولية تجاه الرأي العام واتجاه المجتمع والحفاظ على السلم وضرورة الامتناع عن التشهير والافتقار بالباطل والقذف وانتهاك الحياة الخاصة واحترام السرية المهنية

وبتاريخ 13 أفريل 2000 نظمت النقابة الوطنية للصحافيين ندوة وطنية حول أخلاقيات المهنة، انتهت بالمصادقة على ميثاق لأخلاقيات المهنة تضمن 18 نقطة تعلقت بواجبات الصحفيين، و08 نقاط حددت حقوقهم وبالتالي تزودت الصحافة الجزائرية لأول مرة منذ الاستقلال بميثاق يتمسك الصحافيون بموجبه بقواعد سلوك المهنة.⁴⁶

تعكس هذه المبادرة التي قامت بها النقابة الوطنية للصحافيين مدى امتثال الصحافيين إلى التنظيم والانضباط لممارسة هذه المهنة ومن جانب آخر تعد مؤشراً على نضج تجربة الصحافة المستقلة.

وفي هذا السياق جاءت مبادرة لانتخاب المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة من قبل الصحافيين حيث اجتمع الصحافيون بعد أقل من شهر وتوصلوا عقب مشاورات مكثفة إلى تعيين مدير إحدى المؤسسات على رأس هذه الهيئة الجديدة. وإذا كان الصحافيون المنتخبون ليسوا بالضرورة أعضاء منخرطين في نقابة، فإنّ الفضل يعود لا محالة للنقابة الوطنية للصحافيين التي استطاعت تحفيزهم وتعبئتهم حول ضرورة وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة ومجلس يضبط قواعد السلوك المهنية.⁴⁷

في بادئ الأمر لم يشأ الصحفيون الجدد، أن يشارك رؤساء الجرائد في الانتخابات، فبعد تأدية هؤلاء دورا محوريا داخل حركة الصحفيين الجزائريين، وجدوا أنفسهم مساهمين ومسؤولين في الجرائد التي أنشئت إثر تبني قانون الاعلام لعام 1990، لينتهي الأمر بانتخاب السيد زبير سويسى مدير جريدة "لوسوار دالجيري" على اعتباره جامعا بين النشر والصحافة.

ولكن إحضار الممارسة الإعلامية لسلطة الضمير من خلال وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة بالرغم من أهميته يبقى محدود الفعالية كونه يعكس مبادرة طرف واحد في المعادلة في حين تبقى نوايا السلطة ومدى استعدادها للتعامل بنفس الأخلاقيات غير واضحة لحد الآن.

واصل المجلس مهامه بعد نهاية عهده لكنه اضطر في الأخير الى التوقف نهائيا عن العمل أعد رئيس المجلس بنفسه تقريرا بالفشل، كونه غير راغب في العمل في ظروف غير شرعية، إلا أنه لم ينجح في إقناع الصحفيين بإجراء انتخابات جديدة⁸.

حاولت السلطة أن تفرض على الصحفيين ميثاقا جديدا لأخلاقيات المهنة منذ انتخاب الرئيس بوتفليقة عام 1999، الذي انتقد ضمنيا التجربة الصحفية في عهد التعددية، مركزا على تجاوزات الصحافة الخاصة، حيث ألح وزراء الاتصال المتعاقبين على ضرورة تحمل الصحفي للمسؤولية محاولين ترسيخ فكرة أن الصحافة الحكومية إبان فترة حكم الحزب الواحد كان يُشهد لها بالجودة، على خلاف الإعلام المستقل الذي لم يكن يحترم أخلاقيات المهنة.

إلا ان النتيجة خالفت ذلك، إذ لم يتعدّ سحب الست الجرائد الحكومية 100.000 نسخة، بينما عرفت جرائد "الخبر"، "الوطن"، "لوسوار دالجيري"، "لو كوتيدان دوران" سحبا ضخما في غضون عام من إنشائها.

2- أما عن القانون الأساسي للصحافي فلم تبلغ النقابة الوطنية للصحافيين أهدافها، كون تبني المرسوم لم يتم إلا في عام 2008 ولكن رغم ذلك حققت بعض المكتسبات المتعلقة بحقوق المؤلف، وكذا تمكين الصحفي المنتسب للقطاع الخاص من التعاون مع جرائد أخرى.

إن الهدف من هذا المرسوم الحديث، هو إضفاء صبغة التأسيس القانوني على علاقة العمل بين الصحفي والجهاز الصحفي المستخدم، بهدف حماية الصحفي من ضغوطات جماعات المصالح.

في الحقيقة، شاركت النقابة الوطنية للصحافيين بجمعية صحافيي الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أشغال لجنة عقدت ستة اجتماعات بمقر وزارة الإعلام، حيث تبنت هذه اللجنة مشروع مرسوم تضمن 61 مادة، لم توافق وزارة الإعلام إلا على 22 منها، لكن لم تُجسد

مطالب الصحفيين إلا في المادة 05 التي تحدثت عن حقوق المؤلف وتعاون الصحفيين المنتسبين للقطاع الخاص خارج نشاطاتهم المهنية الاعتيادية في مؤسستهم.

جاءت هذه المادة لتملاً فراغاً قانونياً، ذلك أن المرسوم المتعلق بحقوق المؤلف الصادر عام 1997 و2003 يحدد الفرق بين المقال الصحفي والبرقية العادية، غير أن أياً من هذه القوانين لم يساو بين الصحفي والمؤلف.

من جهة أخرى تسد المادة 06 فجوة قانونية، نظراً إلى القرار الذي نشره المجلس الأعلى للإعلام في أبريل 1991، الذي يسمح لصحفيي الإعلام العمومي بالتعاون مع مؤسسات إعلامية أخرى من خلال تزويدهم بمقالات مدفوعة الأجر، لكن الصحافة الخاصة لم تكن معنية.

لم يُعر الصحفيون أي اهتمام للقانون الأساسي للصحفيين، لأنهم أحسوا تراجع السلطات التي لم تعترف حتى بالمكتسبات العالمية للمهنة مثل الإجازات المتنوعة المقدرة بـ 15 يوم بالإضافة إلى العطل المقدرة بـ 30 يوم، متذرة بأن القانون العام الخاص بالعمال كان يسمح فقط بعطلة سنوية واحدة مدتها شهر لحمل العمال.

وتبقى مكاسب الصحفيين أدنى من المكتسبات الاجتماعية التي حُققَت في سبتمبر 1968، لما أصدر وزير الإعلام آنذاك الصديق بن يحيى أمراً، منع من خلاله الصحفيين الجزائريين حماية اجتماعية واسعة.

3- وفيما يتعلق بالاتفاقية الجماعية :

ترى النقابة الوطنية للصحفيين أن هناك تقصيراً في إعداد الاتفاقيات الجماعية وعدم تطبيقها لدى صحف القطاع الخاص وهذا قد انعكس سلباً على الحالة الاجتماعية للصحفيين والمهنة بشكل عام.

إن الصعوبات المهنية أو التنظيمية هي جزء من وضع عام تعيشه العديد من الصحف الخاصة في الجزائر من حيث عدم احترام معايير التوظيف المهنة وهضم حقوق الصحفيين والمراسلين بمنحهم رواتب أقل من الأجر الوطني المضمون وعدم التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

وقد تقدمت النقابة بمشروع إلى وزارة الإعلام. تجدر الإشارة إلى أن الأهداف المسطرة لم تحقق نظراً لاستقالة الأمين العام للنقابة الوطنية للصحفيين من جهة، واختلاف الصحفيين ذاتهم من ناحية أخرى.

على نقيض ذلك، يُنحّ صحافي والجرائد العمومية الست من اعداد اتفاقيات داخلية يمكن في الحقيقة وصفها بالاتفاقيات الجماعية للصحافة العمومية.

يعود الفضل في ذلك إلى نقابة جريدة "النصر" التي تم تبنيها عام 1997، ومناقشتها وأصبحت بعد ذلك مرجعا لصحفي الجرائد الخمس المتبقية، حيث مكنتهم من اعتماد نفس النهج مع بعض التغييرات التي أحدثتها الفوائد المتأتية عن طريق الاشهار.

كما انتعش القطاع العمومي أيضا في مجال السمعى البصري، بفضل الصحفيين المنتمين للاتحاد العام للعمال الجزائريين، من خلال فرض سلم أجور تم تبنيه في النهاية على مستوى الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء سنة 2012. أما الصحافة المكتوبة فوحدتها جريدة "لبري" من اعتمدت اتفاقية جماعية.

تدرس بعض الجرائد مثل "الوطن"، "الخبر"، "لوكونديان دوران"، قضية ترقية صحافييها لكنها لا تملك اتفاقية جماعية داخلية، أما الجرائد اليومية ذات السحب الضعيف أي حوالي مائة عنوان، فلا تراعى قوانين الترقية لصحافييها، وتُحذر الإشارة إلى أن هذا الأمر موجود منذ اصدار تعليمية الترقية 1973.

كما تم إصدار القانون العضوي ل 12 جانفي 2012 في ظروف مسارعة فرضتها وتيرة الإصلاحات السياسية والقطاعية التي أخذتها السلطة على عاتقها تحت ضغط المطالب الداخلية وتطور الأوضاع التي شهدتها بعض الدول العربية والمجاورة.

يتضمن القانون 133 مادة واختلفت الآراء حوله ما بين مؤيد لمضمونه باعتباره أول قانون يشير إلى ضرورة فتح مجال السمعى البصري بعد قانون 1990 الذي جمده حالة الطوارئ ولم يطبق وما بين رافض له معتبرا إياه قانونا يقيد الحريات ولا يرقى إلى مستوى قانون 1990⁵⁰

رفضت النقابة الوطنية للصحافيين نص هذا القانون واعتبرته تراجعاً واضحاً للمكتسبات المحققة التي كرسها القانون السابق وإجحافاً بحق الصحفيين وخطوة من الحكومة للتضييق أكثر على الصحافة المكتوبة.

وفي هذا السياق نظمت لجنة التنسيق والمتابعة للمبادرة الوطنية من اجل كرامة الصحفي وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان أثناء مناقشته وأصدرت بياناً مؤرخاً في 2011/12/28 أعلنت فيه عن رفع رسالة إلى رئيس الجمهورية تتضمن ما وصفته بانشغالات الصحفيين المهنية والاجتماعية ومطالبهم الرامية إلى تنظيم المهنة.

أما بخصوص النص القانوني، فقد تم تسجيل تراجعاً تمثل أساساً في إعادة النظر في المادة 14 من قانون 1990 الذي كان يسمح لأي ناشر أو حزب سياسي، بإصدار جريدة بعد شهر من إيداع الملف على مستوى وكيل الجمهورية المؤهل إقليمياً.

إضافة إلى ذلك، يستوجب قانون 12 جانفي 2012 الحصول على ترخيص صادر عن سلطة ضبط بالرغم من عدم تنصيبها بعد. كما رفض صحافي والقطاع الخاص النص الجديد المحدد لتشكيلة لجنة البطاقة الصادرة في ماي 2014، لأنه خصص ستة ممثلين من الوزارات بينما خصص ممثلين فقط منتخبيين من طرف زملائهم الصحفيين.

كما تجدر الإشارة إلى التراجع الحاد استناداً إلى القرار الصادر في أفريل 1991 الذي أشار إلى تشكيلة اللجنة المكونة من الصحفيين فقط، 06 ناشرين و06 منتخبيين. إذ صرحت وزارة الاتصال بأنها قد أصدرت 2200 مهنية⁴⁹، وأن سلطة الضبط ستنصب قريباً، لكنها ستفتقد للمصادقية من دون شك.

خلاصة :

بعد أن تناولنا بالدراسة الحركة النقابية للصحفيين الجزائريين وباستحلاء ظروف ممارسة مهنة الصحافة والانشغالات الأساسية للصحفيين الجزائريين يمكن أن نستخلص ما يلي :

إن النقابات التي عرفها المشهد الإعلامي في عهد الأحادية الحزبية قد فشلت نظراً لتدخل السلطة السياسية التي أخضعتها لتوجيهات الحزب وتعليماته وبالتالي كانت تناضل من أجل الدفاع عن توجهات السلطة بعيداً عن الانشغالات الأساسية للصحفيين.

أما حركة الصحفيين الجزائريين التي كانت تطالب بحرية ممارسة مهنة الصحافة فقد نجحت إلى حد بعيد في ضم عدد كبير من أصحاب المهنة قبل أن تفرقهم لعبة السلطة والمناورات السياسية.

من جهة أخرى نلاحظ أن الحركة النقابية الصحافية لم تؤد دورها كما يجب في الدود عن المهنة وعن حرية الصحافة وإلى يومنا هذا مازالت المنظومة الإعلامية الجزائرية عاجزة عن لم الشمل في نقابة أو جمعية قوية تستعملها كقوة ضغط على السلطة للدفاع عن المهنة والإعلاميين وحرية الصحافة. ففي خلال عشر سنوات شهدت الساحة الإعلامية الجزائرية أربع جمعيات للصحفيين غلبت عليها المصالح الضيقة والحسابات السياسية بين الصحافة المستقلة والصحافة العامة وبين الصحافة الصادرة باللغة الفرنسية والصحافة باللغة العربية وحسابات أخرى مبنية على الإيديولوجية والحساسيات السياسية مما فتح الباب على مصراعيه

أمام السلطة لا احتراق الفضاء الإعلامي واستغلاله لتمرير خطاب السلطة وفرض القيود على حرية الصحافة كما أن الظروف الأمنية ومشكلات الإرهاب قد زادت من تشتت الصحفيين بدل أن تجمع شتاتهم⁵¹.

لقد تمكنت الصحافة المكتوبة من التطور بسرعة فائقة منذ صدور قانون 1990. بالرغم من تراخي حركة الصحفيين الجزائريين، إلا أن الناشئين استطاعوا مقاومة الإرهاب والضغوطات الإدارية على حد سواء، حيث استغرقت الحركة النقابية الكثير من الوقت لتعاود تجديد نفسها معتمدة على الاجتماعات الصحفية التي نُظمت في 1997، وكذا على إنشاء النقابة الوطنية للصحفيين في جوان 1998.

بدأت الحركة النقابية من بنية النضال الحزبي في إطار الحزب الواحد ووصلت ضعيفة في 2014 بسبب تحاذبات الصراعات الحزبية والسياسية والإيديولوجية التي عمقتها أزمة أمنية ذهب ضحيتها أكثر من مائة صحفي ومهني الصحافة.

من جهة أخرى، يواجه الصحفيون الذين تصدوا للإرهاب والضغوطات الإدارية والقضائية والمالية، ضغوطات أكثر شدة من التي كانوا يعيشونها في السابق، بينما تخضع الشركات الخاصة التي غولهم عن طريق الإشهار، الى ضغوطات الإدارة، مما أدى الى توقفها عن منح الإعلان للحراند ذات السحب المرتفع نتيجة لعدم رضوخ هذه الأخيرة لمطالب النظام.

تعكس الحركة النقابية الصحفية في أي بلد درجة وعي الصحفيين بمسؤوليتهم ودرجة تنظيمهم وقدرتهم على تكوين سلطة مضادة للدفاع عن حرية الصحافة وعن المهنة وعن أنفسهم بالدرجة الأولى.

ويمكن التأكيد أن تحديات بناء نقابة صحفية قوية، مرتبط ببناء مؤسسات صحفية قوية والنجاح في فرض احترافية أكبر للصحافة، ليعود مهنيو الصحافة للدفاع عن مهنة المتاعب وقواعدها وأخلاقياتها عوض الدفاع عن المصالح والانتماءات الإيديولوجية والآراء الفكرية.

الهوامش

- 1- Amrani Mehanna, les transformations des médias algériens d'aujourd'hui, thèse unique Paris II, 1995, page 447.
- 2- صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية من 1962 إلى 1988 مع دراسة تحليلية للإخبار الخارجية في جريدتي الشعب والجهاد أطروحة دكتوراه دولة في الإعلام جامعة الجزائر معهد علوم الإعلام والاتصال 1992 ص 197.
- 3- صالح بن بوزة وسائل الإعلام بعد الاستقلال دراسة تحليلية لبعض جوانب السياسة الإعلامية (1962-1978) مجلة الاتصال العدد 14 جويلية - ديسمبر 1996 ص 28.
- 4- Zahir Ihadadène , la presse algérienne de 1962 à nos jours ,thèse d'Etat ,paris II 1984
- 5- Brahim Brahimi , la doctrine de l'information et l'idéologie politique en Algerie thèse d'Etat,paris II 1987,Annexe page 63.
- 6- Ibid page 56.
- 7- Ibid page 96.
- 8- صالح بن بوزة، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص 198.
- 9- Belkacem Mostefaoui , l'information en question ,OPU Alger 1981 page 31 .
- 10 - صالح بن بوزة، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص 199.
- 11 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (مرسوم رقم 68 - 525) 9 سبتمبر 1968 .
- 12 - زهير احداث مدخل لعلوم والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991 ص 119 - 120.
- 13 - انظر جميلة بن زيدون، التنظيم المهني للصحافيين الجزائريين، دراسة ميدانية، ماجستير جامعة الجزائر سنة 2000 ص 35.
- 14- Brahim Brahimi thèse d'Etat op citée page 363.
- 15- صالح بن بوزة، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ص 280.
- 16- زهير احداث، مرجع سبق ذكره، ص 132 و 133.
- 17- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 82 - 01 مؤرخ في 6 فيفري 1982 المتضمن قانون الإعلام .
- 18- صالح بن بوزة، أطروحة دكتوراه مرجع سبق ذكره ص 245 .

- 19- زبير سيف الإسلام، تقنين نقابة الصحفيين ضرورة لا بد منها، الحياة العربية 11 جوان 1995 ص 10 .
- 20- صالح بن بوزة، أطروحة دكتوراه مرجع سبق ذكره ص 222 .
- 21- واج، مساعدة يؤكد على استقطاب رجال الفكر الى صفوف الاتحاد، الشعب 13 افريل 1985 ص 3
- 22- عياش يحياوي، سليم قلالة، تجنيد كل العلاقات للدفاع عن خيارات الثورة، الشعب، 11 افريل 1985 ص 2 .
- 23- القانون الأساسي لاتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين 1985 .
- 24- Amrani Mehanna op citée page 449
- 25- Brahim Brahimi le droit à l'information ou l'apprentissage difficile à la démocratie in revue algérienne de la communication n° 4 ISIC 1990 page 27.
- 26- Khireddine Ameyar , presse ,jeux et enjeux, révolution africaine, 23juin 1989 n°1520 page 11
- 27- Ahmed Ancer, la presse de la honte, octobre 10ans après , EL Watan 7 octobre 1998 page 11.
- 28- Brahim Brahimi, le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie, édition marinoor 1997 page 54 .
- 29 -Abed Charef, octobre, édition la phonic 1989 page 13.
- 30- Abderahmane Mahmoudi , la face cachée du mensonge, Alger 1991 page 83.
- 31-Brahim Brahimi, le pouvoir, la presse et les droits de l'homme op citée page 55.
- 32- Ibid.
- 33- مذكرة ضد التعذيب "نص بيان حركة الصحفيين المجتمعين في 16 أكتوبر 1988.
- 34- Ahmed Ancer, op citée.
- 35- Ibid.
- 36- Appel du mouvement des journalistes algériens, document du 22 mai 1989.
- 37- Dossier sur les journalistes, agence de presse service 1989.
- 38- Brahim Brahimi, le pouvoir, la presse et les droits de l'homme, op citée page 62.
- 39- Statut de l'association des journalistes algériens.
- 40- Amrani Mehanna, thèse unique op cité page 458.
- 41- أنظر جميلة بن زيدون، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره ص 65.

42- El-Watan du 24 septembre 1995.

43- Amrani Mehanna op citée page 460.

44- مقابلة مع كمال عماري صحافي وأمين عام للنقابة الوطنية للصحافيين يوم 04 جانفي 2015 بمقر النقابة دار الصحافة طاهر جاووت.

45- مقابلة مع رابع عبد الله الأمين السابق للنقابة الوطنية للصحافيين يوم 10 ديسمبر 2014 بدار الصحافة طاهر جاووت.

46- ميثاق أخلاقيات المهنة 2000/04/13

47- مقابلة مع كمال عماري صحافي وأمين عام للنقابة الوطنية للصحافيين يوم 02 جانفي 2015 بمقر النقابة دار الصحافة طاهر جاووت.

48- مقابلة مع زبير سويسي صحافي ورئيس المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة يوم 10 ديسمبر 2012 بدار الصحافة طاهر جاووت.

49- تصريح وزير الاتصال حميد قرين بتاريخ 19 فيفري 2015.

50- عبد العالي رزاقى المهنة صحفى محترف، قوانين الإعلام وأخلاقيات الصحافة في 22 دولة عربية ،دار هومة 2013 ص 98

51- أحمد قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية، مجلة جامعة دمشق - المجلد 19 العدد 3+4 سنة 2003 ص 143.

قائمة المراجع

1 اللغة العربية

1.1 الكتب

- رضوان بوجمعة، الصحفي المحترف والمراسل الصحفي في الجزائر (دراسة سوسيو مهنية) الطبعة الأولى الجزائر طاكسيج 2008.
- زهير احداذن مدخل لعلوم والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991.
- عبد العالي رزقي، المهنة صحافي محترف، قوانين الاعلام وأخلاقيات المهنة في 22 دولة عربية، دار هومة الجزائر 2013.

2.1 الرسائل الجامعية

- جميلة بن زيدون، التنظيم المهني للصحافيين الجزائريين، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر معهد علوم الاعلام والاتصال سنة 2000
- صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية من 1962 إلى 1988 مع دراسة تحليلية للإخبار الخارجية في جريدتي الشعب والجهاد أطروحة دكتوراه دولة في الاعلام جامعة الجزائر معهد علوم الاعلام والاتصال 1992.

3.1 المقالات

- أحمد قيراط، حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية، مجلة جامعة دمشق - المجلد 19 العدد 3+4 سنة 2003.
- زبير سيف الإسلام، تقنين نقابة الصحافيين ضرورة لا بد منها، الحياة العربية 11 جوان 1995.
- صالح بن بوزة وسائل الاعلام بعد الاستقلال دراسة تحليلية لبعض جوانب السياسة الإعلامية (1962-1978) مجلة الاتصال العدد 14 جويلية - ديسمبر 1996.
- عياش بجاوي، سليم قلالة، تحديد كل الطاقات للدفاع عن خيارات الثورة، الشعب، 11 أفريل 1985.
- وكالة الأنباء الجزائرية، مساعدة يؤكد على استقطاب رجال الفكر إلى صفوف الاتحاد، الشعب 13 أفريل 1985.

4.1 النصوص والوثائق الرسمية

- الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (مرسوم رقم 68- 525) 9 سبتمبر 1968
- الجزيرة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 82 - 01 مؤرخ في 6 فيفري 1982 المتضمن قانون الاعلام . القانون الأساسي لاتحاد الصحافيين والكتاب والمترجمين 1985-

- مذكرة ضد التعذيب "نص بيان حركة الصحفيين المجتمعين في 16 أكتوبر 1988
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90 - 04 مؤرخ في 4 أبريل 1990 المتضمن قانون الإعلام.

2000/04/13 المهنة- ميثاق أخلاقيات

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم 11 ماي 2008 المتضمن قانون الصحفي المحترف.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي 12 - 05 مؤرخ في 12 جانفي 2012

5.1 المقابلات

- مقابلة مع زبير سريسي صحافي ورئيس المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة يوم 22 أكتوبر 2012 بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام.
- مقابلة مع رابع عبد الله الأمين السابق للنقابة الوطنية للصحافيين يوم 10 ديسمبر 2014 بدار الصحافة طاهر جاووت.
- مقابلة مع السيد كمال عمراني صحافي وأمين عام للنقابة الوطنية للصحافيين بتاريخ 4 جانفي 2015 بمقر النقابة دار الصحافة طاهر جاووت.

2 باللغة الأجنبية

I- Livres

- Ancer (Ahmed), Encre rouge, le déficit des journalistes Algériens, édition El Watan 2001.
- Brahimi (Brahim), le pouvoir, la presse et les droits de l'homme en Algérie , édition marinoor 1997.
- Charef (Abed), octobre, édition la phonic 1989
- Kirat (Mohamed), the communicators, Algerian journalists and their work, Ed Office des publications universités, Alger 1993.
- Mahmoudi (Abderahmane) , la face cachée du mensonge, Alger 1991.
- Mostefaoui (Belkacem) , l'information en question ,OPU Alger 1981

II- Thèses

- Amrani (Mehanna), Les transformations des médias Algériens d'aujourd'hui, Thèse unique, Paris II, 1995

- Brahimi (Brahim), la doctrine de l'information et l'idéologie politique, Thèse d'état Paris II, 1987

- Ihaddaden (Zahir), La presse algérienne de 1962 à nos jours, Thèse d'état Paris II, 1984.

III-Articles et Revues :

- Ancer (Ahmed), la presse de la honte, octobre 10ans après , EL Watan 7 octobre 1998.

- Appel du mouvement des journalistes algériens, document du 22 mai 1989.

- Brahimi (Brahim), le droit à l'information ou l'apprentissage difficile à la démocratie in revue algérienne de la communication n° 4 ISIC 1990.

- Dossier sur les journalistes, agence de presse service 1989.

- Khireddine (Ameyar) , presse jeux et enjeux, révolution africaine, 23juin 1989 n°1520.